كلمة التحرير

نَحْوَ مُثاقَفَةٍ وَاعِيَةٍ مَعَ الآخَر

هيئة التحرير

يُعدّ مفهوم المثاقفة من أكثر المفاهيم مراوغة، فهو —من ناحية– جسرٌ للتواصل بين الأفكار، وعامل مهم في تأسيس النظريات والمشاريع، وفي تغذية الذات بما يساعد في نموها، وهو —من ناحية أخرى– يضع الذات في صورة المتلَقِّي الذي لا يملك قرار الاختيار، لا سيما إذا كانت فعل المثاقفة ذا طابع إكراهي، وهو ما نلاحظه في علاقة المستعمِر بالمستعمَر. وتبقى المثاقفة ضرورة حضارية ووجودية؛ إذ مارسته الحضارات جميعها، ومنها حضارتنا العربية الإسلامية. ومع أنّ الثقافة العربية الإسلامية قد دارت في جملة عناصرها حول النص الديني وتنزيله على الواقع، ونشأت نتيجة ذلك العلوم وتطورت، في حقول الشريعة واللغة والفن والعمران المادي والاجتماعي والنفسي إلخ، فإنَّنا نجد كذلك أنّ هذه الثقافة قد تفاعلت مع عناصر الثقافات الأخرى، ولا سيما في مجال الفلسفة، والطب، والحساب، والفلك، ضمن مثاقفة تعاقبية كما حدث مع الثقافة اليونانية، ومثاقفة تزامنية كما حدث مع الثقافتين الفارسية والهندية.

وإذا انتقلنا للحديث عن طبيعة المثاقفة في العصر الحديث، نجد أنّ بعض الكتابات استشعرت خللاً في عملية التثاقف التي يفرض فيها القويُّ ثقافته بجميع تجلياتها، بوصفها الطريق الأوحد للرقي ولدخول بوابة العصر، ودعت هذه الكتابات المفكرَ العربيَّ والمسلمَ إلى إبراز الجوانب الإشكالية المتأزمة، وجوانب الخلل في قراءة الذات عند التعامل مع الآخر؛ فثمة تعامل غير نقدي، وغير واعٍ، مع النظريات الغربية، غيّب خصوصية المجتمع العربي المسلم. وكشفت هذه الكتابات عن أنّ هناك وهْماً يُدعى كونية النظرية وعالميَّتَها؛ إذ تغدو النظرية، التي صاغها الغرب (المركز)، وعاءً لكل الأنظمة المعرفية (الهامش)، بغض النظر عن الاختلافات بين الشعوب في المجالات الثقافية والمعرفية والاجتماعية، إلخ، مما يوحي بفكرة أن ليس للمجتمعات نماذج معرفية خاصة بها. وردّاً على هذا التصوّر

الفوقي، نشأ في السياق العربي الإسلامي خطابٌ حاول أن ينقد مشاريع الحداثة وما بعد الحداثة كما تطورت في الخبرة الغربية، بل ودعا هذا الخطاب إلى بناء حداثة عربية إسلامية تتسق وهوية الأمة. ونستطيع أن نطلق على هذا النوع من الخطابات الخطابَ الثقافي المُتجاوِز، الذي يتطلب إدراكاً صحيحاً وواعياً لمعطيات التطور التاريخي، ونظرة موضوعية تجاه الذات، واستثماراً للطاقة النفسية والفكرية؛ لتشريح الواقع ورصد مكوناته، وذلك من أجل النهوض بالعمل الثقافي والمعرفي؛ أفقياً من أن يكون تعبيراً عن معارف عامة، إلى أن يغدو نشاطاً إبداعياً؛ وعمودياً من أن يكون أداة تثقيف، إلى أنّ يصبح أداة وَعْي. ولعلَّ هذا يفرض علينا تفحّص المنطلقات والآليات التي ينبغي توفرها في بنية المثاقف حتى يستطيع القيام بفعل المثاقفة دون شعور بالدونية أو الاستلاب.

إنَّ نجاح المثاقفة مع الآخر يتطلب وعياً بوظيفة المثقف في دائرته المعرفية، ولعلَّ الوظيفة المهمة للمثقف ماثلة في إثارة الوعي تجاه قضايا المجتمع والأمة. وتنبع إثارة الوعي هذه من التساؤل والنقد بوصفهما مفردتين رئيسيتين في خطاب المثقف، الذي سيمارس بذلك دورَه الطبيعي في تفكيك المنظومة السائدة وتفحّص مقوماتها ومناقبها ومثالبها، والعمل في الوقت ذاته على تأسيس منظومة مجتمعية صالحة للارتقاء بمجتمعه، لذلك فهو يتحمل مسؤوليتين كبيرتين: المسؤولية الثقافية من خلال استيعاب ثقافة الأمة وتمحيص غثّها من سمينها، وتجاوز ذلك بتحديث الثقافة وأخذ ما يلائم ثقافة المجتمع، فهو يقدم ثقافة واعية وواقعية، ليست مغتربة عن أبناء المجتمع. والمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيل الطاقات المجتمعية تجاه أفكاره، والتعبير عن ضمير المجتمع، وتقريب المسافة بين المنشود والموجود.

ثمة أزمات تواجه عملية المثاقفة ومن أهمها الأزمة المعرفية، وهي تتعلق بقدرة المثقف على الموازنة بين بنائه الثقافي الذي عاش فيه، وصاغ فكره وشخصيته، والبناء الثقافي والمعرفي للأمم والمجتمعات الأخرى. وقد انعكست هذه الأزمة المعرفية على البناء النفسي والفكري للمثقف في بُعدين مهمين هما: الاغتراب والتبعية الثقافية. أما الاغتراب فهو انسحاب من ممارسة الفعل الثقافي في المجتمع، وبناءً عليه فقد المثقف الحقيقي أحد أبرز

مقوماته وهو تفاعله مع مجتمعه وقضاياه. ولا يعني الانسحاب عدم الحضور على الساحة الثقافية، بل يعني الانطلاق في الرؤية والتفكير من منطلقات لا تمتُّ بصلة إلى ثقافته وحضارته وهمومه وقضاياه، ومثال ذلك الخطاب الثقافي المتعلق بقضايا الأسرة والتنشئة الاجتماعية، المنبثق من منظومة معرفية غربية، تُعلي من قيمة الفرد على حساب المجتمع. وكذلك الحديث عن المرأة، و"الجندر"، والخطاب النسوي، ودور الإسلام في الحياة المدنية، والخطاب الإسلامي، إلخ.

أما التبعية الثقافية؛ التي تعني نمط العلاقة الذي يجعل بعض الثقافات تعتمد اعتماداً بنيوياً في إنتاج القيم والمعاني والأفكار والمعارف على ثقافات أخرى، فهي إلغاء لهوية المثقف وذاتيته، وهي رغبة ذاتية وانحياز طوعي للآخر؛ إذ تُمثّل استلاباً ثقافياً وقابلية للاستعمار أو العقل الكَلّ على حد قول مالك بن نبي. لقد أسهمت الحداثة وما بعد الحداثة في إنشاء تصوّر عربي يكاد يتماهى مع التصورات الغربية للوجود. ولعل من أبرز الأخطاء المعرفية والمنهجية التي أصابت العقل (العربي) والعقل (الإسلامي)، التماهي مع النظريات المعرفية والفكرية والفلسفية والأدبية واللغوية... ذات البناء المعرفي المغاير للبناء المعرفي الإسلامي، فلم يمارس الحداثيون فِعْلَهم الحداثي بناء على خصوصيتهم التاريخية والمعرفية، بقدر ما أعادوا إنتاج الفعل الحداثي كما حصل مع تاريخ غيرهم؛ مقلدين أدواره وأطواره كما يرى طه عبد الرحمن. وأدّى هذا الخلل في الرؤية إلى مجانبة الصواب في قراءة تراث الأمة من جهة، وإلى عدم الوعي بالخصوصيات الثقافية والحضارية والاجتماعية لتلكم النظريات، والأسس الفلسفية والمعرفية التي قامت عليها. وحدث بذلك مسخ للهوية أدّى إلى قطيعة مع الأصل، وإلى قطع الذات عن العلاقات الفطرية ومجالاتها الحيوية، وإلى انسلاخ الإنسان عن ذاته وذاكرته، ضمن محور يحاول محو الذاكرة الحضارية وقطع النفس عن ذاكرتها التراثية.

قد يعتري عمليةَ المثاقفة خللٌ كبير يؤثر في البناء الثقافي والمعرفي للمجتمع، ولهذا أسباب متنوعة: داخلية وخارجية؛ ذاتية وموضوعية؛ لحظية وتراكمية، إلخ. وقد يؤدي هذا الخلل على عدم وضوح هوية المجتمع وماهيته، وإلى حدوث ما يُسمى بالارتباك الثقافي.

ولعل من أهم أسباب هذا الارتباك عدم تحديد مرجعية الخطاب الثقافي، لا سيما في ظل صراع قيمي ثقافي سُخّرت له أحدث التقنيات، فغدا هذا الخطاب لعدد غير قليل من المجتمعات، صدىً لغيره من الخطابات الثقافية المركزية (أوروبا وأمريكا)، على الرغم من اختلاف بنية النظام المعرفي لكل ثقافة من الثقافات.

وفي خطابنا الثقافي، المتسق مع هوية الأمة، ثمة نظام معرفي واضح يحدد رؤية الإنسان للإله والإنسان والعالَم، وتنعكس معالم هذا النظام المعرفي على مجالات الحياة كلها. وكان لهذا الوضوح دور كبير في المحافظة على تماسك الأمة والمجتمع، وإبقاء هويتها واضحة المعالم على مر العصور. فلا إملاءات ثقافية ومعرفية وسياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية...، تتعارض مع هوية المجتمع.

إنَّ التأسيس النظري للخطاب في تجلية هوية الأمة — وبهذا التوقيت بالذات— يساعد المجتمع على تحديد أولوياته داخلياً وخارجياً؛ إذ ينظّم الخطاب الثقافي قضايا المجتمع وقضايا الأمة بما يتسق مع هوية المجتمع وطموحاته وآماله. ولنضرب مثالاً على ذلك موضوع الأسرة، بوصفه شأناً ثقافياً يخص كل فئات المجتمع، وربما يكون الموضوع الأهم الذي يشكل بنية المجتمع واستمرارية وجوده؛ إذ شهد تغيرات واسعة في مجال العلاقة بين مكونات الأسرة، ففقدت الأسرة في كثير من المجتمعات، وإنْ بدرجات متفاوتة، مفهومها في الطبيعة الفطرية، وموقعها في البناء الاجتماعي، ووظيفتها في التنشئة والتربية، كل ذلك لصالح اتجاهات فردانية، تعلي من قيمة الفرد، وتجعله بؤرة الاهتمام، وتحد من دور الأسرة في تشكيل البنية النفسية والعقلية لأبنائها. لذلك فإنَّ نجاح الخطاب الثقافي على استيعاب هذا التحول والمنعطف الخطير وتجاوزه، يعتمد على قدرة هذا الخطاب في تمثّل هوية مجتمعه، وإحداث الاتساق الثقافي؛ إذ يتحقق هذا الاتساق إذا كانت وجهتا الأفراد السلوكية والاقتصادية متناغمتين، فتكون أركان الثقافة كلها متجهة وجهة واحدة لا تتناشز ولا تتناقض.

إنّ عدم الاتساق الثقافي والتنافر في عناصر الخطاب الثقافي يؤدي إلى ضعف ثقافة المجتمع ويهدد كيانه ووجوده. وبناء عليه ينبغي للخطاب الثقافي أنّ يتجاوز تلك الرؤى

التي كانت تنادي بنظريات الإزاحة والإحلال؛ إزاحة الدين والعادات والتقاليد والعُرف والتراث من مشروع الحداثة والتقدم والتطور، والدخول في مدينة العصر من خلال القطيعة مع الماضي؛ وإحلال قيم الحداثة وما بعد الحداثة وآلياتهما وطرائق تفكيرهما والاندماج في بيئة التفكير الحديث؛ إذ هو تفكير مجرد عن العواطف، ولا مكان فيه إلا للتجربة والحس، مما يجعل الإنسان كياناً مادياً ونموذجاً آلياً، وهو أحادي البُعد، يتحدد في إطار مقولات مادية كالوظائف البيولوجية، والدوافع الغريزية المادية، والمثيرات العصبية المباشرة.

إنَّ استحضار الماضي في فِعْل المثاقفة عامل مهم في بناء العقلية العربية الإسلامية المعاصرة، وتحريك الهمم من أجل استلهام الشهود الحضاري الأول، الذي شكّلته الحضارة العربية الإسلامية، واستيعاب الخبرة البشرية المعاصرة، ومن ثم تجاوز ذلك إلى التأسيس لنهوض حضاري جديد ومتجدد، يقوم على فهم الواقع كما هو، وكما يمكن أن يكون استشرافاً للمستقبل، وكما ينبغي أن يكون صناعةً لهذا المستقبل.

إن استلهام الشهود الحضاري الأول لا يعني ترديد البكائيات المخدِّرة على ماضي تليد، ولا التغني بإنجاز حضاري مجيد، تصدح به الحناجر وتضرب له الطبول، كلما شعرنا بمرارة التخلف عن مواكب الإبداع، وعلقم العجز عن التجديد والاختراع، وليس هو كذلك جلداً للذات على ما فرَّطتْ، وعقاباً لها على ما قصَّرتْ، بل إن ذلك الاستلهام هو تذكير بالطاقات الكامنة، واستنهاض للهمم الطموحة، واتصال بمراحل المدى الزمني. وتراث الماضي مع ذلك كله لا يغلق عليه بالقداسة، ولا يستعصي على جهود المراجعة، بل هو جهد بشري واجتهاد ظرفي، يستقيم وينحرف، ويخطئ ويصيب، ولذلك فإنه يخضع للنقد والتمحيص، فكما أن فيه أفكاراً حية يلزم بقاؤها، فإن فيه أفكاراً ميتة يلزم إنهاؤها، وأفكاراً قاتلة يلزم اقتلاعها. المهم في كل ذلك هو النظر إليه برؤية منهجية مرجعيتها القرآن الكريم بوصفه المصدر المنشئ للإحكام والمهيمن على العلوم والتصورات، والسنة النبوية بوصفها المصدر المُبين، والخبرة الحكيمة لتنزيل الهدي القرآني على الزمان والمكان.

أما استيعاب الخبرة البشرية المعاصرة، فهي ليست استجداءً ثقافياً لكَرَم المُعطين، ولا سطواً علمياً لبراءات المبدعين، وإنما هو طلب للعلم ولو في الصين، وسعي للتعلم ولو على أيدي الأسرى والمحاربين، وابتغاء للحكمة حيثما وجدت، ونمواً في الخبرة كلما الشمس أشرقت، والحياة تجددت.

وإذا كان هذا فهمنا للاستلهام والاستيعاب، فإنَّ فهمنا للتجاوز يقوم على تحقيق "القفزة الإبداعية" التي تحدث عنها إسماعيل الفاروقي، تلك القفزة التي تأخذ زخمها من طاقة التكامل المعرفي بين عناصر الهوية ومرجعياتها، من جهة، والتسلح بأفضل ما يتوفر من علوم العصر وأدواته ومهاراته، من جهة أخرى؛ ليس ركضاً خلف من تقدموا، طمعاً باللحوق، وإنما قفزاً إلى المقدمة، لتسنم دفة القيادة، كما فعلت أمتنا من قبل، ترشيداً لمسار الحضارة، وعلاجاً لمشكلاتها، وحقناً لمنجزاتها بقيم الوحي، وبذلك نقدم ما يعجز عن تقديمه الآخرون، بعد أن انتظرت البشرية حضورنا ثلاثة قرون!

يتضمن هذا العدد بحوثاً تناقش الحداثة وإشكالياتها في الفكر العربي، فقد حاول الدكتور عبد الرزاق بلعقروز من خلال بحثه الموسوم بـ: "من عقلانية الحداثة الغربية إلى عقلانية الإيمان التوحيدي: نحو حداثة إسلامية متصلة" تفكيك مفهوم العقلنة في التصوّر الغربي، وتسليط الضوء على حدود مشروع عقلانية الحداثة الغربية، وحاول تطوير نموذج آخر للعقل والعقلانية في صلة تفاعلية وجدلية مع الإيمان التوحيدي الإسلامي.

أما البحث الموسوم بـ: "الحداثة بين الفكر الغربي والفكر العربي انقطاعٌ أو اتصال: الأدب أنموذجاً" للدكتور رائد عكاشة والدكتور خالد الجبر، فقد حاولا فيه عرض إشكالية التلقي في الفكر العربي، وكيفية التعامل مع تجليات الحداثة في الأدب خاصة، ومدى الخلل الذي لازم الحداثيين العرب في طرائق تفكيرهم ونتاجهم، لا سيما بعد قطعهم الصلة بالتراث.

وتطرق الدكتور عبد العزيز بو الشعير في بحثه: "أزمة الحداثة الغربية: انتقال العقل الإسلامي من التقويض إلى البناء" إلى مفهوم الحداثة في الفكر الغربي، وكشف عن صعوبة استنساخ الحداثة الغربية في العالم الإسلامي، ووَهْم مماثلتها، لما للفكرين: الغربي

والإسلامي من بناء معرفي مفارق، فضلاً عن معوقات هذا الاستنساخ؛ معرفياً، ووجودياً، وقيمياً.

وبيّن الدكتور ربوح بشير في بحثه: "سؤال العلمنة من المسار الإبستمولوجي إلى الحدث الأنطولوجي في فكر عبد الوهاب المسيري" تجليات الفهم المسيري للعلمانية في ظل منظومة الحداثة، وكشف عن الأبعاد المعرفية التنظيرية والتجليات الواقعية الوجودية لمفهوم العلمانية كما نظّر لها المسيري.

وتضمن العدد كذلك قراءة ومراجعة؛ كانت القراءة لكتاب: "علم العمران الخلدوني"، تأليف: الدكتور صالح طاهر مشوش، وقدمها الدكتور عبد الله عطا عمر؛ أما المراجعة فكانت لكتاب: "فقه الانتماء إلى المجتمع والأمة"، تحرير الدكتور فتحي حسن ملكاوي، وقدمها الدكتور منذر زيتون.

واحتوى العدد على تقرير لمؤتمر: الأستاذ الإمام الطاهر محمد الطاهر ابن عاشور وإعادة تأسيس العقل الفقهي الإسلامي.

وفي العدد منتقيات حديثة لبعض المؤلفات المتصلة ببحوث العدد ضمن باب عروض مختصرة.

والله ولي التوفيق